

ا. م. د. طالب محيبس حسن الوائلي
كلية التربية- جامعة واسط

تمهيد:

اقتُبست كلمة برلمان من مصطلحات فرنسية متعددة، منها (Parlement) ومعناه "مكان الحوار"، و (Parler) ويعني "الكلام والمناقشة"، و (Parley) الذي يرمز إلى "الحديث والجدل"، وهي جميعها مقتبسة عن المصطلح اللاتيني (Parliamentum)⁽¹⁾، الأشد قرباً للمصطلح الانكليزي الحالي (Parliament)، واستُخدِم المصطلح أول مرة في أيسلندا عام 928 ثم في إنجلترا عام 1189، وأصبح موازياً في معناه للكلمتين اللاتينيتين كونسيليوم (Concilium) التي تعني المجلس وكولوكيوم (Colloquium) التي تعني الحوار. وأول تدوين لهذه الكلمة في سجلات إنجلترا كان عام 1217⁽²⁾، إلا أن اقتران هذا المصطلح باجتماعات مجلس الملك الكبير تم على يد الراهب الانكليزي ماثيو باريس (Matthew Paris)⁽³⁾ الذي استخدم المصطلح للتعبير عن اجتماع المجلس الكبير الذي التأم في دير سانت البانز (St. Albans) سنة 1239، مع أنه لم يقصد به الإشارة إلى مؤسسة أو انتخاب أو جمعية تشريعية، بل وصف الاجتماعات التي تعقد عند الضرورة على وفق إرادة الملك دون أن يكون لها مكان أو زمن محددين⁽⁴⁾. واللافت أن المؤرخين وكتاب الملك فضلوا الكلمتين القديمتين (كونسيليوم وكولوكيوم)، لكن مصطلح البرلمان بدأ يستعمل بكثرة منذ العقد الخامس من القرن الثالث عشر، فورد 58 مرة في الملفات الملكية، وأطلق على 46 اجتماعاً من اجتماعات الملك هنري الثالث بدءاً بعام 1242، ووثقته الملفات الملكية منذ عام 1244⁽⁵⁾. بيد أن مفهوم مصطلح البرلمان في تلك الحقبة لم يقتصر على اجتماعات مجلس الملك الكبير، بل أطلق على الاجتماعات والمحادثات الدبلوماسية بين الممالك الأوروبية، ومنها محادثات ملك اسكتلندا الاسكندر الثاني (Alexander II) (1198-1249 / 1214-1249) مع إيرل كرونويل (Earl of Cornwall) سنة 1244. والمؤتمر الذي عقد بين ملك فرنسا لويس الحادي عشر (Louis XI) (1423-1483 / 1461-1483) والبابا أنوسنت الرابع (Innocent IV) (1200-1254 / 1243-1254)⁽⁶⁾ سنة 1245 الذي أدى إلى عزل الإمبراطور الروماني المقدس فريديك الثاني (1194-1250 / 1215-1250)⁽⁷⁾.

والبرلمان ثاني هيئة رسمية في النظام الحكومي البريطاني بعد البلاط، ومصدر الهيئة التنفيذية (الوزارة) والمسائل لها، وفي الوقت نفسه العماد الأساس الذي تركز عليه، وسيادته بمثابة حجر الزاوية للدستور البريطاني، لكنها منذ العام 1911 أصبحت سيادة لمجلس العموم بعد الإصلاحات البرلمانية، ذلك أن البرلمان يتكون من مجلسين: (العموم) الذي يكتسب وجوده وشرعيته من الشعب المنتخب له فيعين الحكومة وينزع الثقة منها فيقبلها كلياً أو جزئياً. و(اللوردات)⁽⁸⁾ أعلى مجلس قضائي وهو بمثابة المحكمة العليا في البلاد، يرأسه كبير اللوردات (Lord Chancellor)، والسقف العددي لأعضائه مفتوح وجميعهم معينون من لدن الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، يتم اختيارهم من كبار الساسة وأمرأ البحر وقادة الجيش ورجال الصناعة وحكام المستعمرات وملاكي المقاطعات الصحف والقضاة، وهؤلاء يورثون المنصب وللوردية الوراثية درجات هي على التوالي: (دوق) (Duke)⁽⁹⁾، مركيز (Marquis)، إيرل (Earl)، فيكونت (Viscount)، وبارون (Baron)⁽¹⁰⁾. ولوردية حسب المناصب روحية (دينية)، تمنح لأساقفة الكنيسة الانجليكانية، ولرئيس أساقفة كانتربري، أو غير روحية (دنيوية)، يتمتع به رؤساء المحاكم من الدرجة

الأولى، ويطلق عليهم القضاة اللوردات، واللوردية الروحية وغير الروحية يتمتع بها صاحبها طالما هو في المنصب، و استحدث عام 1958 نوع ثالث من اللوردية تمنحه الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، يتمتع بها صاحبها مدى الحياة وتنتهي بوفاته(11).

يرتبط مجلس العموم ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية في البلاد لأنها محرك الانتخابات البرلمانية الأساس، لأن الحكومة تشكل من عناصر الحزب أو الائتلاف الحاصل على أكثرية النواب. ومن الأعراف النيابية البريطانية، أن يجلس مؤيدو الحكومة في البرلمان سويا بصورة نصف دائرة، بمواجهة معارضيها بالصورة نفسها. وتنحصر واجبات البرلمان في النظر في المظالم والاستماع لشكاوى المواطنين، وتشريع القوانين التي يراها صالحة للبلاد أو تفويض جهة أخرى للتشريع، ففي الغالب يقرر البرلمان الخطوط العامة والمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها، ثم يخول الوزارات والدوائر الحكومية والإدارات العامة وضع تفاصيل القوانين وتنفيذها. وهكذا صار الهدف الأساس من النظام البرلماني أن يكون يوسع الشعب انتخاب الحكومة عن طريق ممثليه في البرلمان، وتغييرها بطرق سلمية متى ما سحب الشعب أو ممثليه ثقته منها حين تفشل أصوات المعارضة في تقويم مسيرتها(12).

وإذا ما عدت بريطانيا اليوم في مقدمة النظم الديمقراطية في العالم، فإن ذلك يعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها، ثبات التجربة النيابية وتقدمها المضطرد عبر عقود طويلة من الحوار والتفاوض والتنازلات المتقابلة للوصول إلى الأفضل، ما أدى لأن تتمتع البلاد بمواسم متلاحقة من الهدوء والأمن، إلى جانب الثروات الكبيرة لبريطانيا وفرص التوسع التي حصلت عليها في العالم، وكل هذا نتج عنه تطور سياسي. وبغية تتبع التجربة النيابية في بريطانيا، لابد من العودة إلى بدايات البرلمان الانجليزي.

1. البرلمان البريطاني. الجذور والنشأة من الوايتان حتى الماجناكارتا 1215:

تعود جذور البرلمان الانجليزي الأولى إلى مجالس الانجلو سكسون الشعبية المكونة من مجالس مستشاري البلديات أو المجلس الشعبي (Folk Moot)، ومجلس مستشاري المقاطعة (Shire Moot)، ومجلس المستشارين المعروف بـ (Witans Moot)(13)، المكون من الزعماء الدينيين والمساعدين الذين اعتاد على استشارتهم ملك الممالك السبع (Heptarchic)(14)، التي يعود تأسيسها إلى القرنين الخامس والسادس في إنجلترا بعد مجيء الإنجلو- سكسون عام 449، حتى دمجها أجبرت (Egbert) (802-839) ملك ويسكس في مجلس واحد سنة 827 بعد أن وحد تلك الممالك في مملكة واحدة هي إنجلترا(15). والوايتان مجلس فائق الأهمية في نظام الحكم الانجليزي في تلك الحقبة لأنه ضم مندوبين عن مجالس البلديات والمقاطعات(16)، أي أن البلاد عرفت نوعا من النظام البرلماني قبل الفتح النورماندي لانجلترا سنة 1066 بقيادة وليام الأول (الفتاح) (William the Conqueror) (1066-1087)(17)، فمارس المجلس نشاطا وصل في بعض الأحيان إلى تعيين الملك وعزله، ويذكر أحد المؤرخين أسماء سبعة عشر ملكا عينهم هذا المجلس أو خلعهم، أبرزهم الملك اثيلرد الثاني (Ethelred II) (968-1016) الذي عزله الوايتان سنة 1013، وإدوارد المعترف (Edward, the Confessor) (1003-1066 / 1066-1042) الذي نصبه سنة 1042(18)، لكن الباحث نفسه يستدرك ويقول أن أعضاء الوايتان اقتصر دورهم في أغلب الأحيان على انتخاب الأفضل من بين أبناء الأسرة المالكة ثم ينتهي دوره، لأن قبول أعضائه يظل أمراً صوريا يقتصر على التصديق وهم في النهاية لا يمثلون إرادة الشعب إنما المجموعة القريبة من الأسرة المالكة(19).

توسع نشاط الوايتان خلال مدة حكم إدوارد المعترف، بسبب انقطاعه للعبادة بصورة منعته من متابعة شؤون الحكم، وحينما جاء النورمانديون حرص وليام الفتاح على عدم منح المقاطعات الانجليزية حكما ذاتيا إلا لمقاطعتي درهام (Derham) وشستر (Tchister)(20) وبعض الأسقفيات الكنسية، كي لا يكون النبلاء حاجزا بينه وبين رعيته، وقسم البلاد إلى مقاطعات يحكمها نواب الملك الذين يعينهم ويعزلهم، وتقسّم هذه بدورها إلى بلدات يحكمها موظفون تابعون لنائب الملك، لكن جباية الضرائب وقيادة الجيش والمحافظة على

الأمن كانت من اختصاصات نائب الملك حصراً، الذي كان يترأس أيضاً مؤسسات البلاط الإقطاعية في المقاطعات (Shire Moot)، التي يجتمع فيها الملاكون الأحرار بصورة دورية لتنفيذ الشؤون القانونية وهو تقليد نورمندي جلبوه معهم⁽²¹⁾، وكان هناك قضاة متنقلون يجوبون الأقاليم لسماع شكاوى الناس ضد نائب الملك ومستشاريه ومحكمة المجرمين والبث في نزاعات الملكية وغير ذلك⁽²²⁾، وهؤلاء القضاة يختارهم البلاط من بين أعضاء مجلس الملك (Curia Regis)، الذي يضم أعضاء إداريين وقانونيين من البارونات ورجال الدين وعدد من كبار موظفي التاج الذين يسافرون مع الملك أينما حل وذهب، وكان المجلس أيضاً بمثابة محكمة الملك ومستشاره⁽²³⁾.

تطور البرلمان الانجليزي من هيئة نبلاء ولوردات قبل الفتح النورمندي إلى ما سمي (المجلس الكبير) أو (Magnum Cansilium)، بغرض إبداء المشورة للملك وتشجيعه على عدم فرض ضرائب كبيرة، وكان الملك يستمع إليهم من غير أن يكون ملزماً بتطبيق آرائهم، فلقي يضيء وليام على احتلاله صفة شرعية دعا هذا المجلس لانتخابه وتتويجه ملكاً في كنيسة ويستمنستر في يوم عيد الميلاد من سنة 1066، لكن دعوة البرلمان في أوقات معينة أصبحت تقليداً سياسياً⁽²⁴⁾ حرص الملك على دعوته للائتماع ثلاث مرات سنوياً في مناسبات الأعياد الثلاثة (الفصح، الميلاد، والعنصرة)، وقد عُدت سنة 1066 التاريخ الرسمي لتغيير اسم مجلس الحكماء (الوايتان) إلى المجلس الكبير⁽²⁵⁾. وبمرور الزمن لم يعد بإمكان الملك الاستغناء عن مشورة المجلس قبل البث في الأمور المصيرية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، منها تنصيب الأساقفة وحكام المقاطعات وعزلهم، والموافقة على التشريعات والقوانين التي يصدرها الملك، لاسيما الضرائب وإعلان الحرب⁽²⁶⁾. إلى حد عانى العرش الانكليزي معه من تزايد دور البرلمان الانكليزي على حسابه، لاسيما بعد إصدار العهد الأعظم⁽²⁷⁾، واستشرى الصراع بين البرلمان والعرش في القرنين الثالث عشر والرابع عشر بالصورة التي انتهت إلى تناقص نفوذ العرش، وتقلص صلاحياته تدريجياً⁽²⁸⁾، وبلغ نفوذ البرلمان حداً مكنه من اغتيال ملوك، والاستحواذ على آخرين⁽²⁹⁾.

فقد استغل البارونات حاجة الملك جون الأول الذي لا أرض له (John I seane sans terre)⁽³⁰⁾، إلى دعمهم فأجبروه على تشريع وثيقة العهد الأعظم (Magna Carta)⁽³¹⁾، بعد سلسلة من السياسات المتخبطة والهزائم العسكرية التي جعلته في وضع لا يحسد عليه⁽³²⁾. إذ هيأت هزيمة جون في معركة بوفين (Bouvines)⁽³³⁾ أمام فرنسا الفرصة لبارونات شمالي انجلترا وشرقيها المجتمعين في كنيسة مرقد القديس ادmondز (Bury St. Edmunds)، ومنحتهم الجرأة للمطالبة بالإصلاح⁽³⁴⁾، وكرست انهيار حكم آل بلانتاكنيت (Plantagenets)⁽³⁵⁾، فاضطر الملك أن يوقع على ضفاف نهر التايمز في 15 حزيران 1215 الميثاق الكبير للحريات الانجليزية الذي يذكر بالوعود التي قطعها مضطرين كل من هنري الأول (1068-1135/1100-1135) الابن الرابع لوليام الفاتح، وهنري الثاني (1133-1189/1154-1189) أول ملوك آل بلانتاكنيت في مواثيق مماثلة، حين كانا في حالة ضعف وبحاجة لدعم البارونات⁽³⁶⁾. وبموجب العهد الأعظم قُيدت سلطات الملك في إدارة المحاكم، وأصبح تشريع القوانين وفرض الضرائب وجبايتها من حق ممثلي الشعب المجتمعين في مجلس خاص، وتم تسويغ حق الثورة ضد الملك المستبد⁽³⁷⁾.

لقد تضمن العهد الأعظم ثلاثة وستين بنداً، اشتمل على امتيازات وتنازلات لصالح النبلاء والإقطاعيين، إذ تعهد الملك بعدم سجن أي شخص أو مصادرة ممتلكاته إلا بموجب القانون، ونظم شؤون الإرث وانتقال الأملاك وتداولها فأبقى الممتلكات الإقطاعية بيد ورثة البارون مع دفع ضرائب رمزية، ونظم علاقات الإقطاعيين وأتباعهم وطرق الزواج والطلاق، وأصبح الملك لا يحصل على ضريبة السكوتج (Scutage Tax)⁽³⁸⁾ إلا بموافقة هذا المجلس، كما أصبح من حق لجنة مؤلفة من خمسة وعشرين بارونا دعوة الإقطاعيين إلى التمرد إذا شعرت أن الملك لا يحترم بنود هذه الوثيقة. فضلاً عن ذلك تضمنت الوثيقة تعهدات بضمان أمن السكان وحرية التجارة الداخلية وحرية الكنيسة وأرست أسس التمثيل البرلماني وطريقة تقديم البارونات خدمات استشارية للبلاط⁽³⁹⁾، فضلاً عن مراقبة الأداء الحكومي، لكنها لم تتضمن آلية تشريع

اللوائح والقوانين بسبب أن الأعراف منحت البلاط هذا الحق⁽⁴⁰⁾. وأفرز الصراع ثلاث قوى كان لتجاذباتها الأثر الكبير في انبثاق العهد الأعظم، أولها البارونات الانجليز الذين أعتهم الضرائب الثقيلة، والكنيسة الكاثوليكية وحبرها الأعظم أنوسنت الثالث (Innocent III) (1160-1216 / 1198-1216) وحماسته في الحروب الصليبية ورغبته في حشد تأييد الدول الأوربية العسكري والاقتصادي، فضلا عن الملك جون الذي رغب في بسط نفوذه على إنجلترا بوصفه ملكا مطلقا فأثار المعارضة ضده نتيجة أخطائه وطبيعته الفظة التي جعلت منه ملكا مكروها، على الرغم من نجاحاته السياسية⁽⁴¹⁾، ويضيف المؤرخ البريطاني تريفليان (Trevelyan) (1876-1962) أسبابا أخرى فيقول: أنه، "قيد القانون الإقطاعي، وأساء استعمال الضرائب التي ينتزعها من رعاياه الزمنيين والدينيين وإنفاقها في محاولات فاشلة لاستعادة إرثه الذي استولى عليه ملك فرنسا"⁽⁴²⁾.

2. الصراع بين البارونات والملك هنري الثالث 1216-1272:

لم يكن العهد الأعظم من الناحية التاريخية يمثل هزيمة الملك أمام باروناته بمقدار ما مثل صمام أمان يجنب البلاد والشعب الانجليزي الدماء والأزمات الاقتصادية التي تنجم عن السياسات الديكتاتورية وانفراد الملك بالحكم ومغامراته الحربية سواء كان الملك جون أم غيره، ذلك أن عبء ذلك يقع عادة على البارونات بوصفهم وقود الحروب على أساس حماية البلاد من هجمات الأعداء، بحسب ما نصت عليه الأعراف الإقطاعية، فصار يمكنهم الامتناع عن تمويلها.

لقد ارتضى البارونات أن يحصلون على درجاتهم على وفق قناعة الملك، على أساس ملكية الإقطاعات، كما أخذ المجلس الكبير يجتمع بعد ذلك بين الفينة والأخرى للنظر في تنفيذ مواد العهد الأعظم التي اتفق أن يكون 19 حزيران 1215 موعدا للبدء بتطبيقها، وبعد ذلك أصبح هناك تقليدا باستدعاء 25 بارونا لعضوية المجلس الكبير⁽⁴³⁾، الذي يعد أول مجلس منتخب في تاريخ الحياة البرلمانية في إنجلترا، وذلك بأن يرسل كبار النبلاء بارونات صغار يمثلونهم بعد انتخابهم في مجلس المقاطعة، كما انتخب نواب عن المقاطعات تلبية لدعوات من البلاط خلال السنوات 1225 و1232 و1237⁽⁴⁴⁾. وجدد الملك هنري الثالث (Henry III) (1207-1272 / 1216-1272)، التزامه ببنود العهد الأعظم في 23 كانون الثاني 1224م، على الرغم من معارضة بعض مستشاريه، ذلك أنه لم يجرؤ على إلغاء موافيق نالت مصادقة البابا هنريوس الثالث (Honorius III) (1217-1227) فقال:

"أقسمنا على هذه الحريات، وملتزمون بالمحافظة على ما أقسمنا عليه"⁽⁴⁵⁾.

ثم كلما وجد البارونات الملك بحاجة إلى الضرائب أو المال اشترطوا عليه التنازل عن بعض صلاحياته⁽⁴⁶⁾، فحين طلب هنري الثالث ضريبة نسبته واحد من خمسة عشر أي ما يقارب (6,6%) على الأموال المنقولة من أملاك النبلاء (رجال الإقطاع)، وافقوا بشرط أن يأمر بإعادة إصدار نسخة من العهد الأعظم، وهو ما تم في 11 شباط 1225 مع أنها خلت من تحويل المجلس الكبير بالمصادقة على قرارات الملك أو مراقبة الجهاز الحكومي، إلا أنها أضحت النسخة المعتمدة في القانون الانجليزي خلال الحقب اللاحقة، وتم التأكيد عليها سنة 1237، مقابل المال أيضا. كما أجبر الملك هنري الثالث، بعد اجتماعات البرلمان 1254 و1258، أن يمنح سكان المقاطعات حق إرسال ممثلين اثنين من الفرسان عن كل مقاطعة⁽⁴⁷⁾.

ويكتسب العام 1258 أهمية خاصة في تطور نشاط البارونات المناوئ للملك، ذلك أنه شهد أول ظهور سياسي لسيمون دي مونتفورت (Simon De Montfort) (1208-1265) ليفرض الإصلاحات على الملك هنري الثالث. ودي مونتفورت هذا رجل دولة وجندي إنجليزي، ينتمي لعائلة ذات أصول فرنسية من مقاطعة نورمنديا، جاء إلى إنجلترا من فرنسا في العام 1229، بعد سنتين من قدومه أكد الملك هنري الثالث امتيازاته

وألقابه فمنحه لقب إيرل وجعله وكيلاً له في جاسكوني، وزوجه أخته الصغرى إلينور (Elinor) سنة 1238(48).

ففي 11 حزيران 1258 تزعم دي مونتفورت البارونات الانجليز المعترضين على سياسة الملك الذي رفض بنود أكسفورد وحصول البارونات على امتيازات سلطوية، وأسهم في دعوة البرلمان للانعقاد من دون موافقة هنري الثالث الذي استمر على موقفه فأطلق على هذا البرلمان اسم الأحمق (Mad Parliament)، وعرف تاريخياً باسم برلمان أكسفورد (Parliament of Oxford) نسبة لمكان انعقاده ولأن بعض طلبة جامعتها حضروا مع البارونات المعارضين لنشاطهم، فأسفرت اجتماعاته عن فرض ما عرف بشروط أكسفورد (Provisions of Oxford)، أهمها تشكيل لجنة من 15 بارونا تراقب تصرفات الملك وإجراء انتخابات سنوية لحكام المقاطعات، وضرورة دعوة البرلمان للاجتماع ثلاث مرات سنوياً(49).

ولما تبين أن الملك ماضٍ في تنفيذ مآربه في تجاهل البرلمان بدعم من البابا أوربان الرابع (Urban IV) (1261-1264م)، انطلقت حرب البارونات (1258-1266) بين مؤيدي البلاط وجبهة المعارضة المكونة من صغار البارونات ورجال الدين والفرسان وطلاب جامعة أكسفورد، يقودهم دي مونتفورت. خلال ذلك، شهد العام 1265 تطوراً مهماً حين اجتمع فرسان المقاطعات وممثلي سكان المدن مع ممثلي رجال الدين الصغار لتكوين برلمان ويستمنستر لعام 1265م أو مجلس العموم، بدعوة من سيمون دي مونتفورت كحل وسط(50). فبعد انتصار مونتفورت في معركة ليويس (Lewes) في 14 أيار 1264، ووقوع الملك وولي عهده إدوارد أسرى؛ أجبر الملك على صيغة برلمان يتكون من مجلسين: العموم الذي يؤلفه النواب المنتخبون من النبلاء الصغار في الملكيات الإقطاعية وبرجوازيي المدن وصغار رجال الدين على أساس أن ترسل البلديات والأقاليم الواحدة والعشرون المؤيدة له عضوين من كل بلدة وإقليم يضافون لأعضاء المجلس السابقين، ومجلس اللوردات الذي يضم البارونات الكبار والأساقفة الذين كانوا يتلقون من الملك دعوة خاصة فيتوجب عليهم الحضور شخصياً، وهكذا تألف برلمان ويستمنستر من 4 لوردات برتبة إيرل، و18 برتبة بارون، وفارسين ومواطنين إلى جانب 24 عضواً عن 21 مقاطعة وبلدة موالية(51)، وكان الملك يأمل من ذلك تعزيز جبهته وتقويتها بإحضار ممثلي البلديات إلى البرلمان في مواجهة جبهة البارونات في المستقبل، فتم بذلك ميلاد مجلس العموم، وصارت الوسيلة التي أتبعت في 20 كانون الثاني 1265 للخروج من الأزمة قاعدة سائدة(52). كما تم في 14 آذار عام 1265 تطوير المادة الحادية والستين للنسخة الأصلية للماجناكارتا، حين أقر مونتفورت الذي حكم عدة أشهر(53) حق الأفراد في الخروج على الملك، فأعيدت صياغتها كما يأتي:

"لكل فرد في المملكة حق الخروج علينا واستخدام ما وسعه في ذلك"(54).

3. تبلور نظام المجلسين في البرلمان وظهور مجلس العموم:

وأستأنف البرلمان المكون من 72 عضواً جلساته سنة 1275، ثم تعززت هذه التوجهات عام 1295 حينما استدعى الملك إدوارد الأول (Edward I) (55) البرلمان النموذجي (The Model Parliament) باستدعاء ممثلي المقاطعات والبلديات فضلاً عن صغار رجال الدين من رؤساء الأديرة والمطارنة وممثل عن كل كاتدرائية وممثلين عن كل أبرشية(56)، مستهدفاً التعبير عن موقف مضاد للإقطاع والقيادة الكنسية ليقفل من أهمية البارونات والأساقفة السياسية عن طريق المجيء بفئات المجتمع كافة لتتصل اتصالاً مباشراً معه في البرلمان، بعد أن أصبح البارونات القوة الاقتصادية المطلقة على أثر طرد اليهود من البلاد سنة 1290(57). وكان الغرض المعلن من هذه الخطوة تنظيم إدارة الجهاز الحكومي والقيام بالإصلاحات اللازمة في أجهزة الدولة(58)، فكان لتلك الإجراءات أثر كبير في تركيبة البرلمان، إلا أنها لم تكن توجهها ثابتاً لديه، فإدوارد الذي تمكن بين عامي 1277-1283 من غزو ويلز بنجاح، وكان يتهيأ لحملة جديدة على اسكتلندا بغية ضمها، أراد من خطوته إخراج كبار رجال الدين والبارونات وإجبارهم على دعمه في خطواته العسكرية التالية، وهو ما يفسر لنا أن حضور هؤلاء النواب لم يكن بأهمية وجود رجال الدين والبارونات في البرلمان

طيلة الاجتماعات التي دعوا إليها قبل انعقاد البرلمان النموذجي، إذ لم يشاركوا في المشاورات أو التصويت على الضرائب، وهناك من أشار إليهم أنهم:

"أشبه بمتفرجين بكم يتناقشون فيما بينهم لتلبية مطالب أولئك المجتمعين مع الملك من

البارونات ورجال الدين خلف أبواب مغلقة"(59).

ومن هنا صار البرلمان النموذجي الذي اجتمع في 13 تشرين الثاني 1295، يتكون من ثلاث طبقات أو قاعات، يمثلون: كبار رجال الدين، والنبلاء، والفرسان فضلا عن ممثلي المقاطعات والبلدات وصغار رجال الدين والقضاة، بلغ مجموعهم 377 عضواً، بواقع 20 أسقفا ورئيس أساقفة، و66 قسا وتسعة ممن يحملون لقب إيرل و41 بارون، وثلاثة من صغار رجال الدين، و61 من فرسان المقاطعات و100 من ممثلي المدن و72 من ممثلي البلدات فضلا عن خمسة قضاة(60)، وهو ما يفسر اللجوء لنظام القاعات ذلك أن عدد أعضاء طبقة رجال الدين 88، وعدد النبلاء خمسين لوردا، فيما بلغ عدد أعضاء الطبقة الثالثة 239 عضوا(61)، أي أكثر من مجموع أعضاء المجلسين، فإذا ما تم التصويت بالأغلبية، فإن الطبقة الثالثة ستمرر لوائحها على حساب الطبقات الأخرى.

وفي المدة التي تلت هذا التاريخ كان أعضاء البرلمان يجتمعون بهذه الصورة، غير أنه في مطلع القرن الرابع عشر أخذ البرلمان يتطور نحو نظام المجلسين باجتماع رجال الدين الكبار مع اللوردات، دون صغار رجال الدين مكونين بذلك مجلس اللوردات الدينيين والدنيويين، وكان البرلمان يمثل بدوره السلطة القضائية العليا في البلاد(62).

وفي أيرلندا شهد العام 1297 وضع الأسس لبرلماناتها، حين اجتمع المجلس الكبير في كلكني (Klikenny) بحضور فارسين من كل مقاطعة ومجموعة من الرجال الأحرار، واستمر المجلس على هذه الحالة حتى سنة 1310 بدون تمثيل برلماني ثابت ومحدد. وكانت تدور مناقشات معظم اجتماعاته حول الضرائب. ثم ظهر بصورة واضحة سنة 1495 ثم ما لبث أن عطله وحلّه الإنكليز حتى بداية عهد إليزابيث الأولى، إذ عاد إلى الالتئام حتى الاتحاد مع بريطانيا العظمى في 31 كانون الأول 1800(63).

كما شهد العام 1297 تأكيد البلاط الإنكليزي مرة ثالثة التزامه بمضامين العهد الأعظم، فحين شعر إدوارد الأول بمخاطر خارجية تمثلت برفض الشعب الاسكتلندي للتبعية الإنكليزية واندلاع ثورة هناك يقودها السير وليام والاس (Sir William Wells)(64) (1272-1305)، وجد الملك ضرورة تقوية جبهته الداخلية عن طريق كسب رضا النبلاء، فحاول تأكيد التزامه بالمواثيق، فأصدر وثيقة ضمت مادتين تشبهان كثيراً المادتين الثانية عشرة والرابعة عشرة للعهد الأعظم في نسخة عام 1215م، اللتين فرضتا قيوداً على سلطات التاج في جباية الضرائب(65).

تلمس بعض اللوردات خطورة سياسات الملك إدوارد الثاني (Edward II)(66) وأنها ستجلب الخراب لبلادهم، فهو لم يقتصر على مخالفة نصائح أبيه بل تعداها إلى استبعاد عدد من رجال العهد السابق متهمين إياهم باستغلال الحكومة لأغراضهم الشخصية، ثم استبدلهم بوزراء ومستشارين قليلي خبرة ومكروهين، فانعكست أخطاؤهم على شعبية الملك، ورأى البارونات ضرورة مطالبة الملك بالإصلاحات، فشكّلوا في عام 1309 لجنة من 21 لوردا برئاسة رجل الدين والأكاديمي اللورد روبرت وينشزلي (Robert Winchelsey)(67) وقدموا التماسا لإصلاح شؤون الحكومة في الثاني من آب 1310، فوافق الملك على ست مواد، وبعد عام من هذا التاريخ عززوا هذه المطالب بالاتفاق مع الملك بخمس وثلاثين مادة جديدة عرضت على البرلمان ووافق عليها(68).

تضمنت هذه الإصلاحات تقييد سلطة الملك في إعلان الحرب إلا بموافقة البرلمان، الذي أوكّلوا إليه مهمة الإشراف على السلطة التنفيذية وإصلاح حالها عن طريق تشكيل لجنة من أعضاء البرلمان تتألف من أسقف واحد واثنين من الإيرلات واثنين من البارونات تختص بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد وزراء الملك ومراقبة تنفيذ القانون، وإلزام الملك باستحصال موافقة البرلمان على تعيين كبار موظفي البلاط والدولة

المهمين وألزموهم بأداء يمين الطاعة لهذه المراسيم وتنفيذها، وإشراف البرلمان على نفقات الدولة والبلاط وألزم موظفي الضرائب بعدم التصرف بها مطلقاً وتسليمها للخزينة، فضلاً عن الالتزام بالتزام شمل البرلمان مرة أو مرتين في السنة(69).

ولما ازدادت المعارضة ضد الملك إدوارد الثاني، وتآمر عليه أقرب الناس، وجد البرلمان الفرصة سانحة لخلعه، فبادر في السابع من كانون الثاني 1327، إلى تنصيب ابنه الأكبر الأمير إدوارد باسم إدوارد الثالث (Edward III)(70) تحت وصاية والدته الفرنسية وعشيقها روجر دي مورتيمر (Roger de Mortimer) مستغلاً تأييد بعض سكان لندن وحضورهم إلى قاعة البرلمان(71)، ولم يجرؤ أحد على الاعتراض عندما صاح رئيس أساقفة كانتربري المعارض والتر رينولدز (Walter Reynolds) (ت 1327):

"أن صوت الله تجلى في صوت الناس"(72).

كان تبرير البرلمان يقوم على أن إدوارد الثاني لم يعد مؤهلاً للحكم، بسبب رفضه النصيحة وتقريبه مستشارين سيئين، وتجاهله مصالح البلاد، ما أدى إلى فقدانه اسكتلندا وأيرلندا وغيرهما، وإساءته للكنيسة حين أقدم على اضطهاد رجالها سجنًا وقتلاً، لاسيما إعدام وينچزلي 1313، وهو يعني بالنتيجة مخالفته يمين التتويج(73). ومما يلاحظ أن صغار رجال الدين ومعظم أعضاء الطبقة الثالثة غابوا عن اجتماعات البرلمان منذ منتصف عهد الملك إدوارد الثاني، أما بسبب تصاعد الأزمة وخشيتهم من تداعياتها وانتقام طرفي النزاع مؤثرين الحياد، أو احتجاجاً على استئثار البارونات وكبار رجال الدين بالامتيازات ودرجات اللوردية من الملك، فيما حرموا هم منها(74). نتيجة ذلك عانى إدوارد الثاني من نفوذ برلمانه، وتنامي الأخطار الخارجية والداخلية التي أودت بعرشه كما تقدم(75)، ولم يتمكن ملك إنجلترا اللاحق إدوارد الثالث من احتواء تلك المخاطر، إلا بعد جهد كبير(76). من هنا كان افتعال تحديات خارجية، وزج بلاده في مشاريع عسكرية طموحة، بوصفها إحدى الحلول الذكية لاحتواء المخاطر الداخلية، فانشغال الشعب بتلك التحديات سيوحده تحت قيادته، ويمنعه من التمرد عليها، خوفاً من استغلال القوى الأخرى الفرصة والانقضاض على إنجلترا(77)، كما أن تلك الحروب تظهر الملك رمزاً وطنياً، وتوطد مكانته بالشكل الذي يحدد تحركات مناوئيه، ويظهرها كخيانة للبلاد، والبرلمان ذاته لا يمكنه التحرك في ظروف كهذه، ويتمكن العرش من استخدامه بالشكل الأمثل في خدمة مخططاته.

وبالعودة إلى بنية البرلمان، فإن كبار رجال الدين والنبلاء حينما وجدوا أن مصالحهما واحدة في مواجهة ممثلي الطبقة العامة (الثالثة) اتفقوا على دمج طبقتيهما في مجلس واحد ضم رجال الدين (رؤساء الأساقفة والأديرة) وعددهم 76 لورداً واللوردات وعددهم ثمانين، وبالمقابل اتفق فرسان المقاطعات والبلدات مع صغار الملاكين وصغار رجال الدين، وكونوا كتلة واحدة بلغ عددها 239 عضواً(78)، فكان هذا التطور البرلماني الأهم خلال عهد الملك إدوارد الثاني، وحينما اجتمع هذا البرلمان منذ العام 1332، صار واضحاً أن هناك مجلسان يؤلفانه هما الأعلى (Upper House) أو مجلس اللوردات (House of Lords)، وعلى المجلس الثاني الأدنى (Lower House) أو العموم (House of Commons)(79).

اتخذ الملك إدوارد الثالث إجراءات كثيرة تهيؤاً للصدام مع فرنسا واستخدام القوة لتحقيق ادعائه في العرش الفرنسي(80)، من هذه الإجراءات ما سمته المصادر الإنجليزية "قَسَمَ مالك الحزين" أو (The Vow On the Heron)(81)، والقاضي بأن يؤدي ملك إنجلترا قسماً أمام نبلانه فيتعهد بشن حرب ضد ملك فرنسا فيليب السادس، بغية الاستيلاء على عرشه. وقرر أن يؤدي نبلاء إنجلترا وكبار مسؤوليها هذا القسم أيضاً(82)، ومنهم قسم من أعضاء البرلمان الإنكليزي، الذين ناقشوا أثناء اجتماع في آذار 1337 ما أورده الفرنسي الكونت روبرت ارتويس (Robert of Artois) (1287-1342) اللاجئ عند البلاط الإنكليزي، حول حقوق إدوارد الثالث في عرش فرنسا، وقرروا الاستئناس بآراء القوى الأوروبية، كالإمبراطورية الرومانية المقدسة والفلاندرز، قبل السير قدماً في مشروع الحرب(83).

اندلعت حرب المئة عام (84) بين بريطانيا وفرنسا في عام 1337م، فوجد البرلمان أن الفرصة سانحة لانتزاع تنازلات من الملك طالما احتاج إلى موارد مالية ضخمة لرفد المجهود الحربي، لصالح زيادة سلطات البرلمان (85)، فلقي يظهر دعمه لإدوارد الثالث عقد البرلمان في آذار من ذلك العام اجتماعاً لمناقشة حقوق الملك في عرش فرنسا، ومواقف القوى الأوروبية منها، وفي مقدمتها المدن الفلمنكية (86) والإمبراطورية الرومانية المقدسة (87). كما اتخذ البرلمان في أواخر تموز 1338، إجراءات عاجلة لتلبية حاجته، منها استيفاء 140 باون عن كل بلدة، وإخضاع الصوف الذي تزيد قيمته عن عشرين شلناً للضريبة، وفي اجتماع لاحق أواخر تشرين الأول من العام نفسه تبرع أعضاء البرلمان بمبالغ كبيرة (88). وبالمقابل وافق الملك إدوارد الثالث على سن أغلب القوانين أو تعيين اللجان البرلمانية التي طالب بها اللوردات بغرض مراقبة سلوك السلطة التنفيذية ونشاطها، فانتعش خلال ذلك النشاط التشريعي للبرلمان وتحول مجلس العموم ومنذ العام 1339 إلى أسلوب إرفاق اللوائح والالتزامات بالمنح المالية التي يطلبها الملك (89)، وخلال هذا العام بادر البرلمان إلى ممارسة دور تنفيذي، فعلى أثر انسحاب الجيش الفرنسي أمام الانكليز خلال حملة تشرين الأول 1339، والتي كان الانكليز يترقبون نتائجها بقلق خوفاً من هجوم اسكتلندي - فرنسي مباغت عليهم، وغياب ملكهم في الجبهة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات دفاعية، أبرزها قراره في 23 كانون الثاني 1340 بتهينة سبعين سفينة لحراسة سواحل المملكة (90). يلاحظ خلال هذا العهد حرص إدوارد الثالث على إشراك نبلاته في قسَم مالك الحزين الذي شرع الحرب ضد فرنسا، وأفرد للبرلمان دوراً مهماً في مناقشة أسبابها وأهدافها، كي يظهرها كجهد وطني مشترك، وينفي صفة الذاتية التي أودت بمشاريع مماثلة لملوك انجلترا (91)، فبعد أن أدرك ملك انجلترا ضجر البرلمان وتلمل الشعب الانكليزي، لاسيما الطبقات المتنفذة فيه، من إجراءات العرش، ولقلقه من ردود فعل مفاجئة لبرلمانه ركز على كسب ود شعبه، فوجه بعد وصوله انجلترا في 21 شباط 1340 نداءً إليه، يطالبه بدعم العرش، وتحمل التضحيات، كما أنه حث البرلمان أثناء لقائه به في 29 آذار 1340 على الاستمرار في مساعدته مادياً، وإلا فإنه سيفشل في تسديد ديونه، مع ما في ذلك من إهانة لانجلترا، فضلاً عن خسارتها حلفائها، ومنح فرنسا فرصة مهاجمتها (92).

وبعد استكمال استحضاراته قرر إدوارد الثالث استئناف عملياته العسكرية، وما يهمننا هنا إنه خول رئيس أساقفة كانتربري جون ستراتفورد John Stratford (ت 1348) تسيير أمور انجلترا خلال حملته الثانية، التي استغرقت النصف الثاني من عام 1340 ولم تتمخض عن شيء سوى إرهاقه مادياً، على الرغم من أنه تمكن من تدمير أسطول فرنسي في معركة سلوايس (Sluys) البحرية في 23 حزيران 1340، وتمكن بذلك من تحقيق سيطرة إستراتيجية على بحر المانش (القتال الانكليزي) (93).

أثارت هذه النتائج حفيظة الانكليز الذين هالهم فشل الحملات المتكررة، ونفقاتها الباهظة، فامتنع الكثيرون عن دفع الضرائب، وحاول آخرون عرقلة مهام جامعيها (94). وهكذا أصبحت الكرة في ساحة البرلمان الذي نجح في تجهيز الأموال اللازمة منذ 30 تموز 1340، لكن تأخر وصولها أصاب الملك بالحرَج أمام دائنيه، فأعتقد إنه مؤشر على تواطؤ بعض المسؤولين الانكليز مع فرنسا، وقرر الانتقام منهم بعد إياابه إلى البلاد (95). لكنه كان متأنياً في اتخاذ السياسة المناسبة، لذا ركز على ضمان تأييد برلمانه للصراع مع فرنسا بتأكيداته أثناء جلستي 28 و30 نيسان 1343 إنه لن يبرم السلام معها إلا بعد موافقته (96)، مما دفع البرلمان إلى تبني موقف صلب ومرن في الوقت ذاته، تجلّى في قراره في 1 أيار 1343 إرسال مبعوثين للتفاوض مع البابوية، والنظر في إقرار سلام مشرف، مع التزامه بدعم جهود ملكه الأخرى في حال الفشل (97). أما الصفعة الأخرى التي وجهها البرلمان إلى البابوية فتجلت في انتقاد البرلمان في جلسات عديدة استنزاف البابوية لأموال انجلترا، وترشيح الأجانب لشغل مناصب دينية حساسة فيها، مؤكداً إنه في حال استمرار ذلك "سيتبني الوسائل التي تقيه شر الجراد النهم القادم من أفينون" (98).

عول التاج الانكليزي على برلمانته في تمويل فعالياته العسكرية في فرنسا، مع أنه أخفق أحيانا في ذلك كما حدث أثناء الحملة الانكليزية الثانية، إذ فشل البرلمان في تجهيز الحملة الانكليزية سنة 1341 بالأموال اللازمة لإتمام فعالياتها العسكرية، ما سبب غضب للملك على البرلمان والأسقف ستراتفورد وخرجه أمام دانيه(99). فقد نشب خلاف شديد بين الملك والأسقف ستراتفورد حين طعن بنزاهة الأخير، وأنه استنزف أثناء استيزاره موارد انجلترا، وتسبب في فشل حملتها ضد فرنسا، وفقدان مصداقيتها أمام حلفائها، وإنزال مجدها إلى الحضيض(100). لذا جمع البرلمان في 23 نيسان 1341، لمناقشة قضايا الحرب، واستجواب ستراتفورد أمام نظائره عن التهم المنسوبة إليه(101)، إذ لم يشأ البرلمان أن يودّ جعل هذه القضية سابقة لتجريد أعضائه من حقوقهم، فاستحصل موافقة الملك على تعيين لجنة من اثني عشر عضواً للنظر في القضية، أصدرت حكمها ببراءة ستراتفورد بالإجماع، وأدانت الجهود التي توخت منعه من حقه في محاكمة عادلة، فشعر الملك بالإحراج، ولمس مدى ثقل معارضيته في البرلمان. ما عزز من سلطة البرلمان أمام العرش، فهذا الخلاف بين الملك ورئيس أساقفته لم يكن نزاعاً شخصياً، بقدر ما كان بمثابة إرساء مبادئ أصبحت تدريجياً أساسية في انجلترا، وأدت إلى إثبات سيادة القانون والدستور على حساب السلطة المطلقة(102)، وتشجيع أعضاء البرلمان على انتقاد الممارسات الخاطئة للحكومة، والمناداة باحترام الدستور، وحقوق الكنيسة، وامتيازات مدن المملكة، كما طلب اللوردات في عريضة قدموها إلى الملك وقف انتهاكات الإدارة، وعدم تعيين القادة، ومستشاري الملك ومراقب الختم الملكي إلا بعد مصادقة البرلمان، الذي يتولى مراقبة تنفيذ قوانين المملكة وبنود الدستور(103). كما أظهر البرلمان تبرمه من الحرب حين طلب كشفاً لحساباتها المالية، وأوصى بإلغاء أي لجان تحقيق عُيّنَت دون موافقته، وإبطال قراراتها، وهو مؤشر على رغبة البرلمان في إعادة هيكلة سياسة البلاد بما يتواءم وسلطته المتزايدة(104).

لكن تلك المقررات لم تكن لتُقبل من ملك قوي الإرادة كادوارد الثالث، مع أن البرلمان كان مصراً على تحفظاته، وهذا ما أوضحه الملك حين ذكر أن تحويل اعتراضات البرلمان إلى قوانين، والتدخل في تنصيب وزرائه تجاوز على سلطته، لكنه كحل وسط ذكر إن الوزراء سيؤدون مراسيم القسم على صيانة الدستور في البرلمان، وهكذا تحقق نصر برلماني مهم قض مضجع الملك، ودفعه لإصدار إعلان مطلع تشرين الأول 1341 تنصل فيه عن بعض وعوده للبرلمان، وإبطال التشريع الذي تجاوز على امتيازاته كملك(105). وحاول ادوارد الثالث كسب برلمانته من خلال العزف على وتر تنامي خطر فرنسا على انجلترا، فاجتمع به في 28 نيسان 1343 لمناقشة ذلك الأمر، إلا أن البرلمان استغل الفرصة، فأشار إلى تزايد الانتهاكات، ومعاناة الشعب، ودعا إلى إقرار العدالة وإرسال محاكم متنقلة لمراقبة تنفيذها، مورداً قائمة طويلة من الانتهاكات، أبرزها سوء سلوك جامعي الضرائب(106).

لكن حاجة العاهل الانكليزي إلى المزيد من المال لإدامة قدرته على تسيير عملياته العسكرية بكفاءة ودقة، دفعته للطلب من برلمانته منحة جديدة من المال لإدامة انتصاراته، وبناءً على ذلك اجتمع البرلمان في آب 1346، لسماع تقرير أعدته لجنة أرسلها العاهل الانكليزي لتقديم تقرير رسمي عن النجاحات التي حققها الانكليز في الجبهة الفرنسية، وخططهم المستقبلية، وما تقتضيه من أموال، في جو سادته الروح الوطنية العالية، لاسيما بعد اطلاع البرلمان على اتفاقية 1338 السرية بين فيليب السادس والنورمان لغزو انجلترا، فمنح البرلمان مبلغاً قدره 30 ألف فلورين، رغم أنه استغل الفرصة فتحفظ على الممارسات الخاطئة التي مارسها جامعو الضرائب، والاستنزاف المستمر للأموال الانكليزية من قبل رجال الدين الأجانب، والتجنيد الفوضوي غير الدستوري للانكليز، فذكر تقرير اللجنة أن التجنيد ضروري في تلك الظروف الاستثنائية، لكنه وافق البرلمان في الأمور الأخرى استدراراً لعطفه، ونقل إليه تقارير حول تحشد جيش فرنسي لمهاجمة الانكليز الذين يحاصرون كاليه، للحصول على دعمه وأمواله(107). كما أظهر احتراماً لبرلمانته، حين وعد بتنفيذ مطالب اللوردات دون الحاجة إلى إقرار تشريع يحولها إلى قوانين ملزمة، مع أنه وجد من الحكمة أن

يبقي البرلمان خائفاً من فرنسا، ليحافظ على فاعلية قراراته وإجراءاته الاستثنائية التي يتخذها في المستقبل بسبب ضرورات الحرب.

استطاعت الجيوش الانجليزية تحقيق انتصاراً كبيراً ضد أعدائها الفرنسيين، إذ تمكن ادوارد الثالث بجيش صغير تحت قيادته من الانتصار على الجيش الفرنسي في معركة كريسي (Creasy) شمالي فرنسا سنة 1346، مما أتاح له التقدم شمالاً ومحاصرة كاليه Calais، لكن هذا الانتصار لم يكن بمستوى تطلعات الشعب الانكليزي وتطلعاته التي بناها على وعود وادعاءات العرش، فبعد إبرام هدنة 28 أيلول 1347 ظهر جلياً أن الملك وحاشيته والنبلاء هم المستفيد من غنائم الحرب، فزينت التحف الفرنسية النفيسة المسلوقة من كاليه وغين وسواها قصور كبار القادة الانكليز، فضلاً عن الأسلحة والأموال (108)، ما ظهر جلياً في المواقف داخل البرلمان وخارجه. فصرح عضو البرلمان جون بيل محتجاً على ذلك وهاجم هذه الممارسات، التي دفع مقابلها الشعب الانكليزي الدماء لغرض إدامة المجهود الحربي الانكليزي وإرضاءً لطموحات الملك، فضلاً عن ما دفعه من استهلاك أمواله بدفعها لجباة الضرائب (109). كما وصلت إلى الملك مذكرة شديدة اللهجة ضمنت هذه المواقف، وهو ما ظهر خلال اجتماعات البرلمان التي شهدت زيادة في تلك الانتقادات، إذ أبدى الكثير من نوابه عند اجتماعهم في كانون الثاني 1348 احتجاجات على سوء الإدارة، والقوا خطباً عما آل إليه وضع الشعب الانكليزي (110).

وهو عين ما حصل في اجتماع 31 آذار 1348، الذي عقد استجابة لمذكرة مستعجلة من الملك، ما أجبره على محاولة إرهاب البرلمان وإشغاله بالخطر الخارجي، لكسب المزيد من المال منه (111). إذ دعا الملك برلمانه لاجتماع عاجل لدراسة الحرب مع فرنسا فاتهم الفرنسيين بالدليل القاطع بنياتهم شن عمليات عسكرية لغزو بلاده، وكان جواب البرلمان أن أية ضرائب مستقبلية طارئة تحتتمها ظروف المعارك لا بد من مناقشتها قبل إقرارها (112). ولعله أراد أيضاً من هذا الاجتماع تقييم نوايا وسياسة برلمانه وما يدور في وجدان أعضائه، لاختيار الموقف المناسب منه، بدليل إنه ما لبث أن تجاهل البرلمان، وأجل اجتماعاته إلى أجل غير مسمى بذريعة الطاعون (113).

لكن رد فعل البرلمان غاير توقعات العاهل الانكليزي، وظهر أن تهويلاته لم تؤت أكلها، حتى إن البرلمان تجاهلها، وكرر انتقاده لسوء سلوك جامعي الضرائب، والموظفين، وهاجم الرشوة، والجرائم المتفشية في المملكة، وطلب عدم منح مرتكبي الجرائم عفواً دون موافقته، لكن أخطر ما أورده ضرورة موافقته على أي ضريبة قبل فرضها، ووجوب اطلاعه على احتياجات الحكومة، كي يتسنى له اتخاذ الموقف المناسب إزاءها، وطالب الملك بالألا يدور الأموال التي يستحصلها منه في أمور أخرى (114). وهكذا أثبت البرلمان أن إنهاء النظام الضريبي الطاحن وانتهاكات الإدارة لهما أولوية على سواهما، ولو كان خطر غزو خارجي، وأن غضب الأمة أولى أن يُخشى، في ظل حقيقة استهلاك الملك ووزرائه أموالاً طائلة من دافعي الضرائب لتحقيق مجدهم الخاص، ولو تقاطع مع مصالح الشعب، حينها أدرك ادوارد الثالث أن برلمانه بدأ يخرج عن السيطرة، ففضه أواخر 1348 إلى أجل غير مسمى بحجة الطاعون. كما فضل الملك الانكليزي أن يتفرغ لمشاكل إنجلترا، وركز على إعادة هيكلة اقتصادها، كي يعيد إليها حيويتها وقوتها، بما يمكنها من مهاجمة فرنسا في الوقت المناسب، ويظهر لمواطنيه إنهم محور اهتمامه، فيكسب ثقتهم التي كاد يفقدها (115). أثمرت هذه الجهود عن إصدار البرلمان بين عامي 1351 و 1353 تشريعات بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للشرائح المسحوقة في المجتمع الانكليزي، كتشريع العمال الذي ناقش أوضاع العمل وسبل معالجتها، وتشريع آخر أكد ضرورة تقليل تصدير الصوف الانكليزي إلى الفلاندرز، وإقامة ورش لتصنيع الأقمشة في إنجلترا، لرفد الصناعة الانكليزية، ومنح رعاة القطعان سعراً أفضل لصوفهم (116).

لذا من الطبيعي أن يتجه البرلمان والملك بعدها إلى السلام بقوة وحماسة، لإعادة بناء البلاد، فأجريت محادثات سلام مع الفرنسيين في أفينون برعاية البابوية، وبدا ميل البرلمان الانكليزي إلى إنهاء الصراع واضحاً في إحدى جلسات عام 1354، ففي تلك الجلسة سأل أمين خزانة الملك السير بارثالميو أعضاء

البرلمان عن رأيهم في إبرام معاهدة سلام مع فرنسا، فأجابوه بنعم جماعية نابعة من أعماقهم⁽¹¹⁷⁾، أظهرت نفاذ صبر الإنكليز من الحرب مع فرنسا، وتبرمهم من شيطان الحرب، الذي قاد المملكتين إلى صدام، زاد من وطأته الطاعون، الذي اجتاح كليهما⁽¹¹⁸⁾. إلا أن النوايا الإنكليزية كما يبدو لم تكن متبادلة مع الفرنسيين الذين رفضوا إبرام معاهدة سلام تمنح إنجلترا بعض الامتيازات، وأرادوا إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب⁽¹¹⁹⁾. ما دفع إنجلترا إلى استئناف عملياتها العسكرية التي انتهت إلى انتصار ولي العهد الإنكليزي الأمير الأسود (Edward The Black Prince) (1330-1367) على الفرنسيين في موقعة بواتييه (Poitiers) سنة 1356، وأسر عاهلهم الفرنسي جون الثاني (John II) (1319-1364 / 1350-1364)⁽¹²⁰⁾.

بيد أن استمرار تلك المعارك ألقى بوطأته على عاتق الإنكليز واستنزف مواردهم المادية والبشرية لاسيما بعد تبني الوصي على العرش الفرنسي شارل تدابير دبلوماسية وعسكرية ذكية قضت مضاجع إنجلترا وأجبرتها في النهاية على إبرام صلح بريتاني بين البلدين عام 1360 الذي كان فرصة ثمينة استغلها البلاط الإنكليزي لترتيب الأوضاع الداخلية للبلاد وإنهاء الضجر الذي أبداه برلمانها بسبب تطورات الحرب وتبعاتها التي اقترنت بضرب الطاعون مجدداً بعض أنحاء إنجلترا، والجأ شطراً كبيراً من الشعب الإنكليزي إلى التملل من سياسة حكومته⁽¹²¹⁾، حتى أن البرلمان اجتمع خصيصاً في 24 كانون الثاني 1361 للاحتفاء بإبرام المعاهدة، وأبدى تفاؤله بتدشين عهد من السلام بين البلدين⁽¹²²⁾. وما لبثت بلاط إنجلترا وبرلمانها أن تفرغا لحل مشاكلها الداخلية التي استشرت في المرحلة الماضية، وزاد الطاعون من وطأته بعد انتشاره مجدداً منذ آب 1361 حتى أيار 1362 في إنجلترا وفرنسا وسواهما من بلدان أوروبا⁽¹²³⁾.

فبعد الملك والبرلمان اجتماعات عديدة، للنظر في المشاكل الداخلية التي أصابت إنجلترا بسبب الصراع والطاعون⁽¹²⁴⁾، في مرحلة نشاط برلماني كبير، استمر سنوات، وأسفر عن إصدار قوانين مهمة، كالقانون الذي صدر في تشرين الأول 1362⁽¹²⁵⁾، وعالج مشكلة جامعي الضرائب، الذين وصفوا بسارقي الشعب⁽¹²⁶⁾، واغتتم البرلمان فرصة حاجة الملك له، للمباشرة في توطيد مكانته التشريعية، وفرض نوع من الوصاية على السلطة التنفيذية ممثلة بالملك ووزرائه، حتى أنه أصدر قانوناً أكد عدم جواز فرض أي ضريبة إلا بعد موافقته⁽¹²⁷⁾، وندد بالمحاكمات غير الشرعية⁽¹²⁸⁾. والجدير بالذكر أن البرلمان حرص على أن لا يقتصر دوره الرقابي على سياسة إنجلترا الداخلية، فاقحم نفسه في المسائل الخارجية بقوة، لاسيما ما يتعلق بالخلافات التقليدية مع فرنسا، ليثبت أن تطور دوره إبان عهد إدوارد الثالث سار على وفق أجندة مدروسة الغرض منها الأخذ بزمام المبادرة في ثوابت سياسة إنجلترا كافة⁽¹²⁹⁾، فدعا إلى نبذ اللغة الفرنسية التي تحدثت بها الطبقات الإنكليزية النبيلة، وتعميم استخدام اللغة الإنكليزية في البلاد، ونجح في إصدار قرار يمنع استخدام اللغة الفرنسية في المحاكم الإنكليزية⁽¹³⁰⁾.

وسار البرلمان قدماً في التعاون مع العرش في إصدار قرارات داخلية مهمة، فأصدر عام 1362 توجيهات للسلطات التنفيذية بتنشيط صناعة الأقمشة، واستخدام الصوف فيها بدل تصديره، لرفد الاقتصاد الإنكليزي، وافر في اجتماعه المنعقد في الثالث من تشرين الثاني 1363 قراراً بتحديد أسعار الأغذية المهمة للشعب بما يتوافق مع قدرته الشرائية⁽¹³¹⁾. ويبدو أن للمشاعر الوطنية الإنكليزية المتنامية أثر في هذا التوجه، الذي يمكن أن نعهده بداية تبلور الوطنية الإنكليزية⁽¹³²⁾.

شهدت إنجلترا أواخر حكم إدوارد الثالث نزاعاً متعدد الأطراف بين عناصر السلطة الحاكمة، فسارع البرلمان للانخراط فيه، بغية استغلال الفرصة وتحقيق الإصلاح وقد شجعهم على ذلك انشغال إدوارد بشيخوخته، وفيما بعد بقاء حفيده الملك ريتشارد الثاني (Richard II) ⁽¹³³⁾ تحت الوصاية (1377-1385)، فطورت مطالب مجلس العموم، فبعد أن وصل ريتشارد للحكم تمكن بسرعة من قمع انتفاضة قادها تايلر (Tiller) عام 1381، لكنه احتاج الكثير من المال لمعالجة تداعيات حرب المئة عام⁽¹³⁴⁾، وفي الوقت نفسه حاول تقليص هيمنة البرلمان على شؤون الحكم وضمان سيطرته على الحكومة فخسر تأييد البرلمان الذي لم

يشأ أن يفقد المكاسب الهائلة التي حصل عليها خلال السنوات الأخيرة من عهد إدوارد الثالث، لاسيما جماعة (اللوردات الاستنفايين) التي سيق أن ظهرت بين صفوف البرلمانيين، وهم الذين اتبعوا أسلوباً غريباً هو اتهام معارضيه من أتباع ريتشارد بالخيانة لتصفيتهم فأساءوا استخدام نفوذهم، فضلاً عن أن انجلترا واجهت خسائر عسكرية خلال مرحلة الوصاية، فقام الملك بحل هذه الجماعة بعد عام 1388⁽¹³⁵⁾.

ولم تنفع خطواته الايجابية مثل تخفيض الضرائب، في إعادة هيمنته على الأمور، إذ اندلعت ضده ثورة فلاحية، واتبع أسلوب الاستنفايين نفسه في انتزاع السلطة من البرلمان والحكم المطلق، فصدر مرسوماً يتهم البرلمانيين الذين يمارسون نشاطاً إصلاحياً بالخيانة العظمى، ويرفض مبدأ حرية التعبير عن الرأي في البرلمان⁽¹³⁶⁾، وحينما عاد من حملة عسكرية في أيرلندا عام 1399، وجد أن هنري بولنجبروك (Henry Bolingbroke) (هنري الرابع فيما بعد) من أسرة لانجستر (Lancaster) الذي صودرت ممتلكات أبيه، عاد من المنفى وجمع جيشاً كبيراً، واتفق مع أعضاء البرلمان على خلعه، فخاض ضده معركة طاحنة في واليس (Wales) لم تكن لصالحه، فوقع في الأسر⁽¹³⁷⁾، وحينما جيء به إلى لندن، أعلن رسمياً تنازله عن العرش في الثلاثين من أيلول، وبعدها بيوم واحد صادق البرلمان على ذلك، وبويع بولنجبروك ملكاً باسم هنري الرابع، وبقي الملك ريتشارد سجيناً في قلعة بونتيفراكت (Pontefract) غرب يوركشاير، إلى أن وجد في شباط 1400 ميتاً في سجنه نتيجة الجوع حين ترك مدة طويلة بلا طعام⁽¹³⁸⁾.

لكن استبدال الملك بدا مشكلة خطيرة لم يشأ البرلمانيون خوضها خشية أن تكون لها عواقب خطيرة على البلاد ومستقبل هؤلاء، فلجأوا لحل وسط يقضي بحل البرلمان الذي يقبل تنازل الملك عن العرش، ثم تجرى انتخابات جديدة وإعادة تشكيل مجلس اللوردات لتجاوز عدم مشروعية التنازل، إذا ما ادعى الملك ذلك، وهكذا تنازل الملك ريتشارد، وأعيد تشكيل البرلمان الجديد الذي أخذ على عاتقه تنويع الملك هنري الرابع سنة 1399، وبهذا تمكن البرلمان من الالتزام بالقوانين وتقييد سلطات العرش، لذا أطلق على عهد أسرة آل لانجستر (1399-1485م) عهد الملكية الدستورية⁽¹³⁹⁾.

وإذا كان البلاط حاول استغلال التنافس بين مجلسي البرلمان (العموم واللوردات)، فحاول ريتشارد الثاني مثلاً أن يعيد العمل بنظرية الحق الإلهي⁽¹⁴⁰⁾، فمن الواضح أن البلاط ومجلس اللوردات ومنذ البداية وجدا أن مصالحهما تستلزم الوقوف ضد مجلس العموم وتحجيم دوره، فعندما انعقد البرلمان الكفاء (The Good Parliament) سنة 1376، لم يجد أعضاء مجلس العموم مكاناً محدداً يجتمعون فيه، فبينما كانوا في السابق يختارون أماكن فارغة في قصر ويستمنستر (Westminster)، اضطروا إلى العودة إلى كنيسة ويستمنستر حيث مكانهم القديم، بينما بقي اللوردات يجتمعون في القصر⁽¹⁴¹⁾. كما شهد هذا العام إتباع مجلس العموم أسلوبين جديدين، فقد كان اختيار المتحدث باسم المجلس ورئيس جلساته من صلاحيات الملك، لكنهم بدأوا منذ العام 1377 اختياره من بين صفوفهم⁽¹⁴²⁾، كما أوجد المجلس نظام الاتهام (Impeachment) بغية تسويق الأشراف على سياسة الحكومة مستنداً على مسؤولية وزراء الملك المباشرة أمام البرلمان عن أداء وزاراتهم، فكان اللوردات يمارسون حق محاكمة الوزير أو المستشار المقصر أو المخالف قضائياً، فقد تصل المحاكمة إما إلى تنحيته عن منصبه أو سجنه أو حتى إعدامه⁽¹⁴³⁾.

كان لقب بارون (Baron) أقدم درجات اللوردية التي يمنحها الملك للنبل وكبار الإقطاعيين الذين يقدمون خدمات مالية أو عسكرية مهمة للدولة من خارج الأسرة المالكة، فيما كانت درجة الدوق محصورة في الملك إدوارد الثالث وأبنائه فيما بعد، إذ منح ابنه الأمير الأسود هذا اللقب منذ عام 1337 باسم دوق كورنول (Duke of Cornwall)، وفي عام 1362 منحه لولده ليونيل (Lionel) (1338-1368) باسم دوق كليرنس (Duke of Clarence)، كما منح اللقب إلى أولاده جون وهنري وإدموند وتوماس، وبدأ ابنه الملك ريتشارد الثاني يمنح هذا اللقب لنبل من خارج الأسرة المالكة، فقد منح لروبرت دي فير (Robert De Vere, 9th earl of Oxford) (1362-1392) في عام 1386 بعد سنة على منحه لقب الماركيز، ومنح لقب الدوق إلى خمسة من كبار النبلاء في عام 1397⁽¹⁴⁴⁾. وبلغ عدد الإيرلات أواخر عهد إدوارد

الثالث 14 لوردا، وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر تناقص عدد البارونات، فبعد أن كان عددهم تسعين باروناً عام 1321 انخفض إلى 63 باروناً عام 1334، ثم إلى 56 عام 1351 وإلى 38 عام 1376، لكنه ارتفع إلى 48 عام 1384م و45 عام 1388 وبنهاية القرن صار عددهم 38 باروناً عام 1397. وتعلل حالات الزيادة والانخفاض هذه بصراع الملك الدوارد الثاني والبارونات وردود فعل خلفه الدوارد الثالث إزاءها، وبحرب المئة عام، ومرض الموت الأسود الذي وصل إنجلترا عام 1349م وقتل نصف سكانها(145).

ولما حضر مع هؤلاء النبلاء أواخر القرن الرابع عشر حوالي 46 نائبا من رجال الدين، أصبح يطلق عليهم منذ ذلك الوقت اللوردات الروحيين (Spiritual Lords)، وعلى النبلاء اللوردات الزمانيين (Temporal Lords)، وكان يستدعى قضاة ورجال قانون يتجاوز عددهم ثلاثين عضواً مستشارين للشؤون القانونية والتشريعية، ويستدعى فضلا عن ذلك مسؤولين إداريين مثل أمين الخزانة وأحد معاونيه وكبير المستشارين وكبار القضاة ورئيس البلاط الملكي، بدعوات شخصية ترسل باسمهم، وهناك زي خاص يرتديه اللورد، وهو تقليد منذ أيام الفتح النورماندي، يشتمل على قلنسوة وإكليل وإزار قرمزي اللون وأطواق بيضاء(146).

4. تطور البرلمان الانجليزي حتى نهاية عهد أسرة يورك 1485:

أما مجلس العموم فقد استطاع خلال مرحلة نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، أن يخطو إلى أمام ويتوسع فبلغ عدد أعضائه ثلاثة أضعاف عدد أعضاء مجلس اللوردات. واستطاع أن يحصل على امتيازات كثيرة على حساب صلاحيات الملك والحكومة، بل أصبح تعيين وزراء الملك يتم بموافقة البرلمان بوصفه الممول الأساس للملك من خلال الضرائب المباشرة التي كانت الطبقة الوسطى تدفعها أكثر بكثير مما مفروض على النبلاء ورجال الدين، وجرت العادة على تقديم اللوائح إلى مجلس العموم لمناقشتها والمصادقة عليها قبل دخولها مجلس اللوردات(147)، وهكذا اتخذ مجلس العموم هو أيضاً حاجة الملك إلى المال سبيلاً للحصول على الامتيازات منه فصار تشريع القوانين وفصل الموظفين الفاسدين من حقه، لكن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أوائل القرن الخامس عشر أفرزت وصول عدد من النواب إلى البرلمان نتيجة ترشيحهم عن مقاطعات وبلدات لا يقطنون فيها فعلياً، كما لوحظ تمتع السكان بحق الانتخاب في مناطقهم سبق لهم أن استأجروا أو امتلكوا عقارات أو أراض فيها، فأصدر البرلمان خلال العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن، قوانين اشترطت أن لا يتمتع الناخب بحق التصويت في منطقة ما، إلا إذا كان مقيماً فيها ويمتلك أو يستأجر فيها عقارا أو أرضاً بما لا يقل عن 40 شلناً سنوياً، كما اشترطت أن لا يتم ترشيح النائب عن منطقة إذا لم يكن قاطناً فيها قبل الانتخابات بوقت مناسب(148).

أما مجلس اللوردات فقد تصاعد عدده في السنة الأخيرة من حكم هنري الرابع (Henry IV) (149) إلى 84 لورداً بواقع 38 لورداً علمانياً و46 لورداً روحانياً(150)، على الرغم من إجراءاته القاسية ضد مجموعة اللوردات المؤيدين لسلفه ريتشارد عام 1400، وحينما ثار ضده نبلاء أسرة بيرسي (Percy) عام 1403 بسبب استيائهم من سياسته في منح الألقاب للنبلاء وجوائز الخدمة وشعورهم بالحيف نتيجة ذلك، ألحق بهم هزيمة غير حاسمة في معركة شروزبيري (Shrewsbury) في السنة نفسها. كما أصدر مرسوماً يكفر طائفة (Lollards) الدينية المعروفة(151)، التي اتبعت سياسة قمع ديني ضدها، وهم أتباع جون ويكليف (John Wycliffe) (1384-1330)، وهي تساوي البابا بالمسيح الدجال، فأحرق زعيمهم وليام ساوتري (William Sawtre) (1414)، وحينما ثاروا ضده من جديد سنة 1414 بقيادة السير جون أولدكاستل (John Oldcastle)، تمكن بسرعة من إلحاق هزيمة نهائية بهم، واتباع بعد ذلك سياسة انتقامية قوية ضدهم أشترت نهاية نشاطهم السياسي(152). وبينما تطلبت هذه النشاطات العسكرية المال، اعتمد العرش على منح البرلمان الذي لم يتردد في اتهام الملك بين عامي 1401 و1406 يسوء إدارة المال العام، ثم استغل البرلمان هذا الوضع لتعزيز هيمنته على توجيه الإنفاق والتعيينات الملكية، وخلال السنوات الخمس الأخيرة من حكمه اشتد المرض بالملك إذ عانى من مرض الجذام، كما اشتد الصراع الداخلي بين مستشاره توماس أرونديل

(Thomas Arundel) (1353-1414) رئيس أساقفة كانتربري، الذي حاول مقاومة محاولات البرلمان لانتزاع حقوق الكنيسة وأملاكها، وأخوة الملك غير الأشقاء يقودهم هنري أمير بورغنديا، انتهى بإقالة أرونديل عام 1410، ثم ما لبث أن اشتد المرض بالملك وتوفي سنة 1413، فوصل للحكم ابنه هنري الخامس (Henry V) (1413)، الذي كان يطالب منذ 1410 بمنصب في الدولة وعضوية البرلمان (154).

وبغية رفد المجهود الحربي لبلده ضد فرنسا وتحقيق طموحاته العسكرية، لم يجد أمامه من طريق للحصول على المال بصورة منتظمة من البرلمان دون تنازلات إلا استخدام سياسة ذكية، تلخصت برفع سقف مطالبه من فرنسا، فطالب بمقاطعات أكويتانيا (Aquitaine) ونورمنديا (Normandy) وتورانيا (Touraine)، وأراض فرنسية أخرى (155)، وحاول في الخارج ضمان حياد جون الشجاع دوق برغنديا (John the Fearless) لحرمان الفرنسيين من الدعم البحري، ثم اتجه لاقتراض واسع للمال من البرلمان بعد أن أثار حماسة أعضائه الوطنية، وإثارة حمية نبلاء إنكلترا نحو وحدة البلاد، ووجد في انتصاره المدوي في أكينكورت (Agincourt) في 25 تشرين أول 1415، خير داعم له داخليا وخارجيا، إذ انتزع من الفرنسيين بموجب معاهدة توريس (Troyes) المهينة في 21 مايس 1420 إقطاعات واسعة وتنازلات مهينة (156).

لكن الأمر اختلف حينما وصل الملك هنري السادس (Henry VI) (157)، الذي ادّعى أحقيته بالعرش الفرنسي لأنه ابن كاترين بنت ملكها تشارلز السادس (1368-1422 / 1422-1380)، إذ فقدت انجلترا في عهده هيمنتها على بعض الأقاليم الفرنسية مثل نورمندي 1450، وجيبين (Guienne) 1451، وبوردو 1453، نتيجة ابتعاده عن الحكم، ولم تحتفظ سوى بكالييه (Calais)، فتخلى الانجليز عن محاولاتهم غزو فرنسا وبذلك انتهت فعليا حرب المئة عام سنة 1453، وفي العام التالي لقي الانجليز هزيمة منكرة قي كاستيلون (Castillon) حينما حاولوا استرداد ما ضاع منهم من أقاليم (158)، ثم استغل ريتشارد دوق يورك (Richard, 3rd duke of York) (1411-1460) ضعف الملك وعدم قدرته على إدارة البلاد فخرج عليه وطالب بالعرش على أساس انه سليل ادوارد الثالث، فانقسمت البلاد سنة 1455 ودخلت في حرب أهلية لينقسم البرلمان بدوره بين طرفي النزاع، أنصار ريتشارد وعائلة يورك الذين رفعوا شعار الوردة البيضاء من جهة، وأنصار الملك هنري السادس وعائلته لانجستر الذين رفعوا شعار الوردة الحمراء من جهة أخرى (159). وكانت النتيجة هزيمة الملك وأنصاره في معركة نورثامبتون على الرغم من مقتل ريتشارد في ويكفيلد فبويع ابنه ملكا على انجلترا باسم إدوارد الرابع (1461-1470) وأسر هنري السادس في لانكشاير وسجن في برج لندن في تموز 1465، غير أن أنصاره غزوا انجلترا وأعادوه للحكم سنة 1470، وسرعان ما عاد إدوارد للحكم سنة 1471 وأعاد هنري للسجن ليموت في ذلك العام (160). فاستغل البرلمان الانجليزي ظروف هنري السادس واتبع صيغة اللوائح القانونية (Bill) بدلا من الالتماسات لصياغة القوانين على وفق مضامينها فأصبحت هذه صيغة متبعة في البرلمان.

كان من الواضح أن أعمال البرلمان المبكرة، التصويت على فرض الضرائب وجبايتها، وحق تقديم الالتماس، والادعاء والاتهام ضد الأشخاص وموظفي الملك، لم ترتق الى تلبية طموحات وتطلعات أعضائه، الذين رغبوا بالحصول على مزيد من الصلاحيات والامتيازات. وقد واتتهم الفرصة اثر حروب الوردتين (Wars of the Roses) (1455-1485)، التي أفضت نتيجتها إلى هزيمة ريتشارد الثالث أمام هنري تيودور (Henry Tudor) وتتويجه ملكاً على انجلترا باسم هنري السابع (Henry VII) (1457-1509/1509-1509) في 30 تشرين الأول 1485، وليبدأ عهد ملوك أسرة آل تيودور في حكم انجلترا (1485-1603) (161).

الخلاصة أن البرلمان الانجليزي لم يكن في الغالب مؤسسة تشريعية خلال العصر الوسيط، لأن تشريعاته كانت عرضية تصدر بعد التماس الطبقات، فاللوائح كانت تصدر عادة من الملك ومستشاريه بصورة كثيرا ما تثير غضب الطبقات الأخرى، لكن تراكم القوانين وتكاثرها أوجد تقليدا سياسيا بمراعاتها والأخذ بها، وظل النقد وبيان مواضع الضعف في سياسة الحكومة يمثل نشاط البرلمان الأساس، ولم يفرز نشاطه هذا

تنمية قدرات الحكومة التنفيذية، ويؤيد ذلك ما أورده أحد المؤرخين البريطانيين من أن أعضاء مجلس العموم حين انتقدوا حكم أسرة لانجستر (Lancaster) (1399-1461) بشدة وبمنتهى الحرية، تركوا تحديد المعالجات والحلول للملوك الطغاة من أسرتي يورك (York) (1461-1485) و تيودور (Tudor) (1485-1603). فإذا كان البرلمان ضابطاً أو ميزاناً لتوازن القوى ورمزاً لسيادة الشعب، ومدرسة للذكاء السياسي؛ فإن العصر الوسيط لم ينتج برلماناً إنجليزياً يصنع سياسات أو نظم حكومية جديدة، وفي القرن الخامس عشر حلّ التشريع البرلماني باللوائح التي تعرض على البرلمان ويوافق عليها محل التشريع بالعرائض التي تقدم للملك وهو الذي يوافق عليها، وبذلك استطاع البرلمان أن يسيطر على أجهزة الحكم في إنجلترا (163).

هوامش البحث:

(1) Buckley, Arabella B., History of England, London, 1927, P. 74.

(2) Waley, Daniel, Later Medieval Europe from Saint Louis to Luther, London, 1968, PP. 13-14.

(3) (ت 1259)، راهب ومؤرخ بنديكتي إنجليزي، عرّف أولاً من خلال كتاباته المفصلة والكبيرة وهي إحدى أهم مصادر معرفة الأحداث في أوروبا بين 1235 و 1259 استمدها من رحلاته العديدة إلى أنحاء أوروبا وقربه من البلاط الإنجليزي، له "زهور التاريخ" و "تاريخ الإنجليز".

"Matthew Paris", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(4) Spufford, Peter, Origins of English Parliament, Longmans, 1967, P. 27.

(5) Treharne, F. W., The Nature of Parliament in The Riegn of Henry III in: Historical Studies of English Parliament, Vol. I. Origins to 1399, ed by Fryde, E and Miller, Edward, Cambridge, 1970, PP. 71-73.

(6) "Innocent IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(7) يراجع لمزيد من التفصيل:

Parliament, Copyright©1994-2000 Encyclopædia Britannica, Inc; Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961, P. 427.

<http://www.questia.com>

(8) لكلمة لورد في الإنجليزية معان كثيرة، منها السيد والمولى (أمير، ملك) والسيد الإقطاعي، كما تطلق أيضاً على الله تعالى والسيد المسيح. منير البعلبكي، المورد. قاموس إنجليزي عربي، الطبعة 31، بيروت، 1997، ص 540.

(9) أصل الكلمة في الإنجليزية: جمع اليد.

(10) أصل الكلمة في الإنجليزية: القطب.

(11) يراجع للاطلاع على مكونات مجلس اللوردات: الملحق رقم (1).

(12) يراجع للاطلاع على مزيد من التفاصيل: ويليام روبسن، النظام الحكومي في بريطانيا العظمى، بلا معلومات، ص 10-16.

(13) من المصطلح الإنجليزي ويتا (Wita) ومعناه الشخص الخبير.

(14) وهذه الممالك هي نورثمبريا وميرسيا وايسر أنغليا وسكانها من الإنجليز، وأسكس وسوسكس ووسكس وسكانها من السكسون، وكنت وسكانها من الجوت، وظلت في حروب متصلة أنهكت بعضها بعضاً.

Marjorie & C. H. B. Quenelle. Every life in Roman and Anglo-Saxon Times including Viking and Norman Times, London, New York, 1961, P. 226.

(15) كلود ديلماس، تاريخ الحضارة الأوروبية، ترجمة: كوليت حبيب، دمشق، 2004، ص 60. وهناك من يرى أن هذه المجالس تعود إلى العصور القديمة، إذ رصدت أوصاف لهذا المجلس منذ 100 ميلادية. يراجع:

Langmead, Thomas Pitt Tass Well, English Constitutional History from Teutonic Conquest to Present Time, London, 1911, P. 25.

(16) نظير حسان سعداوي، تاريخ إنجلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطى، القاهرة، 1958، ص 37؛

Marjorie & Quenelle, Op. Cit., P. 184.

(17) Henry Gerald Richardson, George Osborne Sayles, The English Parliament In the Middle Ages, London, 1981, Part I, P. 148-171.

يقارن: ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني 1911-1949، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2007، ص2.
والكتاب الأول موجود على شبكة الانترنت على الموقع:

<http://books.google.ae/books?id>

(18) William Stubbs, The constitutional history of England, Vol. I, Oxford, 1891, PP. 141-145.

(19) Ibid., Vol. I., P.151.

(20) للسبب أعلاه ظلت هاتان المقاطعتان غير ممثلتين في مجلس النواب.

F. W. Maitland, The Constitutional History of England. A course of lectures Delivered, New Jersey, 2001, P. 172.

<http://books.google.ae>

الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقع:

(21) John A. R. Marriot, English Political Institutions. An Introductory study, Oxford, 1938, P. 248.

يراجع للاطلاع على جدول بمجالس المقاطعات والبلدات على وفق سنوات تأسيسها:

Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. I, PP. 172-175.

(22) شهد نظام المحلفين تطورات متسلسلة تناسبت مع التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي شهدتها إنجلترا بعد الفتح النورماندي. يراجع للتفاصيل:

Stubbs, William, Op. Cit., P.31.

(23) R. H. C. Davis, A history of Medieval Europe, London, 1970, PP. 168-170.

(24) John Thorn and Others, A history of England, New York, 1834, PP. 86-87.

(25) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص3-4. ويراجع أيضا:

Marriott, Op. Cit., P. 248.

(26) السيد صبري، حكومة الوزارة، القاهرة، 1953، ص62.

(27) F.W. Maitland, Op. Cit., P. 13 – 16.

(28) A. M. Chambers, A Constitutional history of England, London, 1909, PP. 96 – 100.

(29) Robert Dodsley & Philip Dormer Stanhope Chesterfield, The Chronicle of the kings of England from William the Norman to the death of George III, London, 1821, PP. 43 – 63.

(30) (1216-1199 / 1216-1167)، ملك إنجلترا، هزم في فرنسا وفقد أراضيه فيها وحين عاد إلى إنجلترا أجبره البارونات على تشريع العهد الأعظم 1215م.

"Joel I", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(31) Cecil, L. & Smith, MA, F.R.C.I., Main Currents in World History, London, 1922, P. 47.

(32) "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000;

عطا بكري، الديمقراطية في التكوين، بيروت، 1952، ص41.

(33) بلدة تقع إلى الشمال من مدينة ليل الفرنسية شهدت في 27 تموز 1214 معركة هزمت فيها قوات الإنجليز بقيادة جون الأول وحليفه وابن أخته الإمبراطور أوتو الرابع، أمام الفرنسيين بقيادة فيليب أوغوست (1180-1223) تساعده قوات من الكومونات الفرنسية.

"Battle of Bouvines", Copyright©1994-2000 Encyclopædia Britannica, Inc;

http://en.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Bouvines

(34) Davis, Op. Cit., P. 110.

(35) الأسرة التي حكمت إنجلترا منذ نهاية أسرة بلوا Blois بنهاية حكم ستيفن ومجيء هنري الثاني سنة 1154 حتى 1339 حين انتهى حكم ريتشارد الثاني وبدأ حكم أسرة لانكستر Lancaster بمجيء هنري السابع. محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة، 1999، ص165.

(36) R. G. Davis, and J.H. Denton, The English parliament in the Middle Ages, London, 1981, P. 81.

<http://books.google.ae>

الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقع:

(37) A. E. Dick Howard, Magna Carta, Text and Commentary, New York, 1964, P. 33.

(38) ضريبة تجبى عن أراضي الفرسان وتسمى أحيانا ضريبة الدرع (Shield Tax).

"Feudalism," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(39) Howard, Op. Cit., P. 21.

(40) يراجع للإطلاع على نص الماجنا كارتا على الموقع التالي في شبكة الاتصال الدولية (الإنترنت):
[http://localhost:90/g?gtype=article_view&doc_name=core/12/00/49_1.html&terms=magna carta magna carta](http://localhost:90/g?gtype=article_view&doc_name=core/12/00/49_1.html&terms=magna_carta_magna_carta); A. G. Grant, A History Of Europe, Part II. The Middle Ages, London, New York, Toronto, 1929, P. 372.

(41) Willson, David Harris, A History of England, University of Minnesota, 1972, P. 90; Buckley, Arabella B., Op. Cit., P. 27.

(42) George Macaulay Trevelyan, History of England, London, 1944, P. 167.

(43) Maitland, Op. Cit., PP. 80, 82.

(44) Ibid., P.72.

(45) Mckechnie, William Sharp, Magna Carta Acommentary on the Great Charter of King John with An Historical Introduction, Glasgow, 1914, PP. 153-154

(46) Howard, Op. Cit., P. 39.

(47) محمد محمد صالح، تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500-1789، بغداد، 1982، ص45.

(48) "Montfort, Simon de, Earl of Leicester", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(49) Maitland, Op. Cit., P. 73.

(50) Thorn and Others, Op. Cit., PP. 133-137.

(51) Wilding and Laundry, Op. Cit., P. 575.

(52) كلود ديلماس، المصدر السابق، ص61.

(53) لكنه قُتل في حربه ضد العائلة المالكة في إفشام سنة 1265.

"Montfort, Simon de, Earl of Leicester", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(54) Mckechnie, William Sharp, Op. Cit., P. 158.

(55) (1239-1307م)، ملك إنجلترا (1272-1307) فتح ويلز (1282-1283)، ضم اسكتلندا إلى إنجلترا 1296.

Edward I, "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(56) من هنا سمي البعض هذا البرلمان، برلمان رجال الدين (Clerical Common).

Maitland, Op. Cit., P. 76.

(57) Thorn, Op. Cit., P. 144;

محمد غريب جودة، المصدر السابق، ص 167.

(58) D. Monroe, The Middle Ages, New York, 1928, P. 425.

(59) Maitland, Op. Cit., P. 86; Costain, Op. Cit., P. 48.

(60) يقارن: ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص8؛

"Model Parliament", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(61) Marriot, Op. Cit., P. 139.

يجد القارئ في هذه الصفحة من هذا المصدر أرقام تفصيلية عن أعضاء هذا البرلمان.

(62) محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص51، 45. يراجع الملحق (1) لمعرفة أنواع اللوردات.

(63) Wilding and Laundry, Op. Cit., PP. 326-323.

(64) "Wallace, Sir William", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(65) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXIII, P. 148.

(66) (1284-1327)، ملك إنجلترا (1307-1327)، الابن الرابع للملك إدوارد الأول، ولما مات أخوته وصل للعرش، تلقى هزيمة في معركة باتوكيرن عام 1314 أمام روبرت بروس الذي أكد استقلال اسكتلندا، وفي كانون الثاني 1327 أجبره البرلمان على الاستقالة، وأعلن أمير ويلز ملكا باسم إدوارد الثالث، ثم قُتل أسريه في قلعة بيركلي في 21 أيلول من السنة نفسها.

"Edward II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(67) سياسي انجليزي، صار منذ 1288 مستشارا لجامعة أكسفورد، رئيس أساقفة كانتربري (Archbishop of Canterbury) (1293-1313)، عرف بمعارضته للملكين إدوارد الأول وإدوارد الثاني، انتهى به المطاف معدوما بأمر الملك، وبالتواطؤ مع البابا كليمنت.

"Robert Winchelsey", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(68) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., PP. 334 -344.

(69) يراجع للتفاصيل:

Willkinson, B., Constitutional History of Medieval England 1216-1399 with select Documents, Vol. II, Longmans, 1963, PP. 128-131.

(70) (1312-1377)، ملك إنجلترا (1327-1377)، انتهت الوصاية عليه منذ 1330، ونظم انقلابا داخليا فأعدم مورتيمير، ووضع والدته تحت الإقامة الجبرية، جزاءً على تأمرهما على أبيه، هزم الاسكتلنديين، ولما هب الفرنسيون لنجدتهم دخلت البلاد في عهده حرب المئة عام ضدهم 1337، التي حقق فيها انتصارات كثيرة.

"Edward III", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(71) Thorn and Others, Op. Cit., PP. 155-157.

(72) Quoted In: Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 378.

(73) Ibid, Vol. II, PP. 379-380.

(74) Warner and Others, Op. Cit., P. 215.

(75) James Conway Davies, The Baronial opposition to Edward II its Character and policy, Cambridge, 1918, PP. 538 – 539.

(76) W.J. Ashley, English history by contemporary writers Edward III and his wars 1327-1360, London, 1887, P. 27.

(77) James Mackinnon, The History of Edward the Third, London, 1900, P. 36.

(78) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص8.

(79) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXII, P. 386.

(80) David Hume, The History of England from the invasion of Julius Cesar to the Abdication of James the second 1688, Vol. II, Boston, 1854, PP. 194 – 195.

(81) جاء اسم القسم من قيام روبرت أرتويس بتقديم هدية للملك في حفل كبير عبارة عن طير مالك الحزين بطريقة جريئة قائلا له: "إني اهدي أكثر الطيور خجلاً لأقل الملوك جرأة"، فكان ذلك كافياً كي يقسم الملك بالرب ومالك الحزين والملكة، أن يضع على رأسه تاج فرنسا.

Eugène Déprez, Les préliminaires de la guerre de cent ans. La papauté, la France et l'Angleterre 1328-1342, Paris, 1902, P. 225.

(82) Ibid., P. 214.

(83) Galliot Du Pré, La Legende des Flamens: cronique abregee, en laquelle est faict succinct recueil de l'origine des peuples & estatiz de Flandres, Arthois, Haynault & Bourgongne, & des guerres par eulx faictes à leurs princes & à leurs voisins: avec plaisante..., Paris, 1558, P. 44 – 45.

(84) دَرَجَتِ المصادر التاريخية على تسميتها بذلك، لكن أحد الباحثين أشكل على هذا المصطلح، لأسباب منها أنه مجازي استخدم مطلع القرن التاسع عشر، وهو لا ينطبق على حقبة الصراع التي يضعها المؤرخون بين عامي 1337 و1453، لأنها تبلغ 116 عاماً لا مائة عام، كما أن هذه السنوات لم تكن حروبها متصلة، بل تخللتها مراحل سلام بلغت عشرات السنين، ثم أن المرحلة الأولى منها 1337-1377 تميزت بظروف وشخص ومضامير اختلفت تماماً عن المرحلة المتأخرة 1415-1453 في الكثير من الأشياء، فضلاً عن أن الفاصل الزمني بين المراحل المتقدمة والمتأخرة مما يُعرف بحرب المئة عام له أشباه ونظائر نستطيع بسهولة من خلالها مد الحرب إلى أكثر من مائتي عام، فعلى سبيل المثال هناك حروب انكلو - فرنسية خلال السنوات 1294-1303، تخللتها حقبة من الهدوء والتوتر حتى عام 1337، ومما يضيف زخماً إلى ذلك إن المؤرخين الذين عاصروا الحروب بين إنجلترا وفرنسا في القرن الرابع عشر والقرون اللاحقة لم يعرفوا هذا المصطلح مطلقاً، وكانوا يعبرون عما يجري بين البلدين بمعركة، صراع، هدنة ... الخ، كما أن مصطلح حرب المئة عام فضلاً عن حداثة لم يستند إلى أسس موضوعية وقرائن علمية، بقدر ما استند إلى جوانب سياسية وقومية. حسنين عبد الكاظم عجة الشمري، الصراع الإنكليزي - الفرنسي ومواقف القوى الأوروبية منه 1337 - 1377، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط - كلية التربية، 2012، ص3.

(85) Grant, OP. Cit., PP. 316-317.

(86) هي المدن التي تسكنها الأقوام التي سكنت الأراضي المنخفضة، وهي مشتقة من بلاد الفلاندرز التي تقع جنوب تلك الأراضي. يراجع: <http://en.wikipedia.org/wiki/Flemish>

"Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(87) Galliot Du Pré, Op. Cit., P. 44 – 45.

(88) Kenneth H. Vickers, England in the later middle ages, Vol. III, London, 1913, p.164.

فشلت تلك الجهود كلها بسبب تكديس الصوف والأموال في ميناء هارويتش أشهراً عدة بانتظار الإبحار إلى الفلاندرز، بسبب الريح المضادة والسفن الفرنسية، مما أجبر العاهل الانكليزي على الاقتراض من بعض التجار الفلمنكيين والصيارفة الإيطاليين. حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص 64-65.

(89) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., P. 607.

(90) <http://www.maisonstclairre.org/timeline/1336.html#1340>

(91) J. S. Bothwell, Edward III and the English peerage Royal Patronage, Social Mobility and Political Control in Fourteenth-Century England, London, 2004, P.4.

(92) James Mackinnon, Op. Cit., P. 144.

(93) يراجع للتفاصيل: حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص 50-51.

(94) James Mackinnon, Op. Cit., P. 144.

(95) James Hutton, James and Philip van Arteveld: two episodes in the history of the fourteenth century, London, 1882, P. 142.

(96) James Mackinnon, Op. Cit., P. 241.

(97) James Paton, British history and papal claims from the Norman conquest to the present day, Vol. I – A.D. 1066 – 1760, London, 1893, P. 18.

(98) James Mackinnon, Op. Cit., P. 244.

انتقل مقر الكنيسة الكاثوليكية من روما إلى مدينة أفينون الفرنسية منذ عام 1309، وكان لدور البابوية في إثارة الصراع مع إنجلترا وموقفها من تطوراتها، المؤيد لفرنسا في الغالب على أثر النفوذ الذي فرضته على البابوية، أثر مهم في الموقف الانكليزي من البابوية. ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس، ترجمة: محمد بدران، القاهرة، 1958، ص 43-46.

(99) James Hutton, Op. Cit., P. 142.

(100) يراجع: عبد القادر اليوسف، العصور الوسطى الأوربية 476-1500، بيروت، 1967، ص 180 - 181.

(101) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 387.

(102) Henry Offley Wakeman & Arthur Hassall, Essays introductory to the Study of English Constitutional history, London, 1894, P. 179.

(103) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 389.

(104) James Mackinnon, Op. Cit., P. 145 – 146.

(105) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 390.

(106) حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص 110.

(107) Tout Thomas Frederick, The History of England From the Accession of Henry III to the Death of Edward III 1216 – 1377, London, 2005, P. 189.

(108) Bothwell, OP. Cit., P. 57.

(109) James Mackinnon, OP. Cit., P. 358.

(110) Ibid, P. 357.

(111) James Mackinnon, OP. Cit., P. 359.

(112) James Mackinnon, OP. Cit., P. 359.

(113) E. M. Wilmot Buxton, OP. Cit., P. 133.

(114) Ibid, PP. 358 – 359.

(115) حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص 158.

(116) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 411.

(117) Ibid, Vol. II, P. 410.

- (118) Kenneth H. Vickers, Op. Cit., P. 191; Henry Hallam, The constitutional history..., PP. 34 – 35; F. Donald Logan, A history of the church in the Middle ages, London, 2002, PP. 169 – 170.
- (119) G. P. R. James, Philip Augustus or the brothers in Arms, London, 1831, PP. 117 – 119.
- (120) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXI, PP. 74-75; Monroe, Op.Cit., PP. 482-484.
- (121) للتفصيل، راجع: حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص 188 - 190.
- (122) Louise Creighton, Life of ..., P. 132.
- (123) William Stubbs, Op. Cit., P. 405.
- (124) Ibid, PP. 409 – 410.
- (125) James Mackinnon, Op. Cit., PP. 268 – 271.
- (126) Reginald Robinson Sharpe, Op. Cit., P. 147.
- (127) F. W. Maitland, Op. Cit., P. 180.
- (128) Reginald Robinson Sharpe, Op. Cit., P. 147.
- (129) William Stubbs, Op. Cit., P. 414.
- (130) Henry Hallam, Introduction to the Literature..., PP. 69 – 70.
- (131) James Mackinnon, Op. Cit., PP. 471 – 473.
- (132) A. F. Pollard, Op. Cit., PP. 76 – 77.
- (133) (1400-1367)، ملك إنجلترا (1399-1377)، ابن إدوارد الأمير الأسود، خلف جده إدوارد الثالث، اندلعت ضده ثورة فلاحية، أول من نادى لورداته بمصطلح (سموك)، أو فخامتك، خلعه ابن عمه هنري بولنجبروك (هنري الرابع) من أسرة لانجستر وتنازل عن العرش 1399.
- "Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
- (134) Trevelyan, Op. Cit., P. 167.
- (135) Monroe, Op. Cit., P. 425, Thorn and Others, Op. Cit., PP. 185-188.
- (136) Helen Cam, England before Elizabeth , New York, No Date, P.112.
- <http://www.archive.org> الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقع:
- (137) Thorn, Op. Cit., P. 188.
- (138) "Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
- (139) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., PP. 530-531.
- (140) Ibid., Vol. II., P. 618.
- شاع حينذاك مبدأ أن "التشريع هو ما يتلفظ به الملك"، وبدأ العمل من جديد بمبدأ "أنا الدولة والدولة أنا"، بل صرح احد مستشاريه عام 1389 متسانلا: "ما فائدة التشريع؟" وخاطب مجلس العموم أن اللوائح التي تتعارض مع القوانين السائدة غير شرعية.
- Maitland, Op. Cit., P. 191.
- (141) Trevelyan, Op. Cit., P. 251.
- (142) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 461.
- (143) Adams, George Burton, Constitutional History of England, London, 1948, PP. 207-208; Phillips, O. Hood, A first Book of English Law, London, 1948, P. 52.
- (144) Maitland, Op. Cit., P. 167.
- (145) سمي المرض "الموت الأسود" بسبب بقع سوداء تظهر على جلد الضحية، يراجع للمزيد:
- Thompson, James Westfall, Economic and social History of Europe in later Middle Ages 1300-1530, New york, 1931, PP. 378-379.
- (146) Brown, A.L., Parliament 1377-1422 in the English Parliament in the Middle Ages, P. 115.
- (147) Davis and Denton, Op. Cit., P. 39.
- (148) Maitland, Op. Cit., P. 87.

(149) (1413-1367)، ملك إنجلترا (1413-1399)، أول ملوك أسرة لانجستر، وهو ابن جون كوانت (John of Gaunt)، هزم الاسكتلنديين المدعومين من الفرنسيين سنة 1402، فيما لم يتمكن من قمع الثورة الايرلندية بقيادة أوين كليندوير Owen Glendower، كما واجه انتفاضات داخلية.

"Henry IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(150) Davis and Denton, Op. Cit., P. 39.

(151) Gam, Op. Cit., P. 122.

(152) Marriot, Op. Cit., PP.139, 179.

(153) (1422-1387)، ملك إنجلترا (1422-1413)، أول ملوك إنجلترا الذين أتقنوا القراءة والكتابة باللغة الانجليزية الدارجة، خلده شكسبير بأحد أعماله، إذ كان شاباً منحرفاً خلقياً لكنه تحول إلى العكس حينما صار ملكاً.

"Henry IV", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(154) Grant, Op. Cit., P. 269.

(155) Richardson and Sayles, Op. Cit., Vol. XXIII, P. 162.

(156) Grant, Op. Cit., P. 389.

(157) (1471-1421)، ملك إنجلترا (1461-1422م)، و(1471-1470)، بدأ حياته متهوراً صعب المراس لكنه اختار العبادة والعزلة والدراسة، بدأ منذ 1437 ممارسة مهامه أي قبل بلوغه السن القانونية، عرف برعاية الجامعات، كان أحد أسباب حروب الوردتين، عانى من نوبات جنون دامت أكثر من سنة.

"Henry IV", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(158) Grant, Op. Cit., P. 393.

(159) Thorn, Op. Cit., PP. 210-211.

(160) Grant, Op. Cit., P. 456.

(161) Ibid, P. 457.

(162) Davis and Denton, Op. Cit., P. 176.

(163) محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص 45-46.